سياسة اليابان الخارجية من الامبريالية الإقليمية إلى "السلام الاستباقي"

Japanese Foreign Policy from Regional Imperialism to "Proactive Pacifism"

الحواس كعبوش*
الجزائر– University of Algiers 3
مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر
Laboratoire d'Etudes et d'Analyse des Politiques Publiques en Algérie
kabouche.elhauoas@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2019/08/14 تاريخ القبول: 2020/05/07

الملخص

عرفت اليابان منذ قيام الدولة الحديثة، العديد من التحولات التي أثّرت على سياستها الخارجية، فنتيجة للاستجابة الداخلية لمعطيات البيئة الخارجية، اختلف سلوكها الخارجي من مرحلة إلى أخرى سعيا للعب أدوار قيادية إقليميا ودوليا، بالاستناد على قدراتها الذاتية، وهي النزعة التي تتمحور حولها استراتجية شينزو آبي للسلام الاستباقي ، لنقل اليابان إلى مصاف القوى الصناعية الكبرى، وجعلها قوة طبيعية ومسؤولة من خلال القيام بخطوات جريئة في النهج الذي رسمته القيادات السياسية التي سبقته، والتحول عن مذهب يوشيدا الذي وضع قيودا أعاقت مباشرة طوكيو لأدوار إقليمية ودولية تناسب قدراتها، لكن إستراتجية التحول إلى دولة طبيعية تعرف عددا من التحديات التي يجب على القيادة اليابانية تجاوزها.

الكلمات المفتاحية: اليابان؛ السياسة الخارجية؛ مذهب يوشيدا؛ السلام الاستباقي.

Abstract

Since the foundation of the modern state, Japan has known many political transformations that affected its foreign policy. As a result of the internal response to the external environment, its foreign behavior differed from one period to another in an attempt to play leadership roles regionally and internationally, based on its own capabilities, And it is the tendency centered on Shinzo Abe's proactive Pacifism strategy, to move Japan into the ranks of the major industrial powers and make it a natural and a responsible force by taking bold steps in the approach drawn by the political leaders that preceded it, and a shift from the "Yoshida Doctrine" that set constraint prevented Tokyo to play regional and international roles, but the strategy of becoming a natural state knows challenges that the Japanese leadership must overcome.

Keywords: Japan; foreign policy; Yoshida Doctrine; Proactive Pacifism.

* المؤلف المرسل: الحواس كعبوش، الإيميل: kabouche.elhauoas@univ-alger3.dz

مقدمة

تتربع اليابان على إقليم جغرافي متعدد الأبعاد، أين يجمع بين الامتداد الآسيوي من جهة، والانتماء للباسيفيك من جهة أخرى، فالامتداد الآسيوي يعني التأثر بالتحولات والتهديدات التي يفرزها هذا المجال بشكل مباشر، كما أن الانتماء للفضاء الباسيفيكي يفرض على اليابان مجموعة من القيود التي تحد من فاعلية أدورها إقليميا ودوليا، وقد برزت هذه المعادلة في مسار تطور سياسة اليابان الخارجية، منذ تأسيس الدولة الحديثة، إذ انتقلت من النزعة الإمبريالية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين نحو عمقها الآسيوي، إلى سياسة الحياد السلبي في ظل "مبدأ يوشيدا"، كجزء من إستراتجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة عقب الاستقلال، وصولا إلى إستراتيجية "السلام الاستباقي" لشينزو آبي الذي يسعى لاستعادة المكانة الطبيعية لليابان في المجتمع الدولي؛ فتفاعلات اليابان في النظام الدولي تنطلق من إدراك القيادة السياسية لهذه الثنائية، مدفوعة في ذلك بالأفكار القومية التي تؤكد على أهمية لعب أدوار عالمية تناسب قدرات وتطلعات أمة شرق آسيا.

بناءً على ما سبق نطرح الإشكالية البحثية التالية:

ما هي ملامح وأبعاد التحول في سياسة اليابان الخارجية ؟

1. من الإمبريالية الإقليمية إلى الاحتلال الأمريكي

تمكنت اليابان بفضل الإصلاحات التي قادها الإمبراطور ميجي Meiji التحول من دولة معزولة جغرافيا، إلى دولة آسيوية ذات خصائص غربية، أين أثبتت سياسات الإصلاح قدرة اليابان على منافسة القوى الغربية، التي كانت تتحكم في ميكانزمات النظام الدولي، كما وفّرت القفزة الاقتصادية التي أفرزتها هذه الإصلاحات، إضافة للتطور الصناعي، ركيزة أساسية لتثبيت مكانة اليابان الدولية.

بالموازاة مع التحولات الداخلية، نتج عن إعادة تشكيل النظام الإقليمي لشرق آسيا، بتراجع الإمبراطورية الصينية وبروز اليابان كقوة آسيوية فوق العادة مع زيادة إنخراط القوى الغربية في المنطقة، مخرجتين متشابكتين، لكنهما متباينتين في نفس الوقت. من ناحية، استمرت اليابان بعد انهيار النظام الدولي الصيني، في تشكيل جزء من النظام الإقليمي لشرق آسيا، جغرافيا وعرقيا وثقافيا، وهو ما تم التعبير عنه من خلال المشاعر الهوياتية مثل الأسينة Pan–Asianism، فكان

اليابانيون ينظرون إلى دولتهم باعتبارها أول دولة حديثة في المنطقة تحمل مسؤولية خاصة لتولي زمام المبادرة في حماية شرق آسيا من مطامع القوى الغربية. من ناحية أخرى، قوبلت هذه الرؤية بإدراك أن البقاء والازدهار في عالم تهيمن عليه القوى الحديثة، كانت اليابان في حاجة إلى الموارد المادية والاقتصادية والعسكرية لمنافستها، ما ترك قادة ميجي يقومون بنسخ السلوك الإمبريالي الغربي،* وكانت النتيجة أن نشأت، في مقابل الهوية الآسيوية، وجهة نظر أخرى أكّدت على موقف اليابان ومصالحها الجديدة إلى جانب القوى الغربية.[1] وهي النزعة التي صبغت سياسة اليابان الخارجية تجاه محيطها الآسيوي خلال هذه المرحلة.

ترجمت المصالح الجديدة بانتهاج القيادات اليابانية البلاد سياسة توسعية علي حساب المناطق المجاورة، فقد صاحب النمو الاقتصادي زيادة في الطلب علي المواد الأولية، والحاجة إلي الأسواق لتصريف المنتجات، إلي جانب مشكلة تزايد عدد السكان التي أوجدت بدورها مشكلة توفير المواد الغذائية؛ وبما أن شبه الجزيرة الكورية كانت غنية بخامات الفحم والحديد، فضلاً عن كونها منفذ اليابان الوحيد إلى شرق آسيا،[2] فقد كانت إلى جانب كل من الصين ومنشوريا محور اهتمام القيادات العسكرية اليابانية التي فرضت سيطرتها على البلاد.

استندت اليابان على قدراتها العسكرية لتوسيع نفوذها على حساب جوارها الإقليمي، فتوسعت على الصين التي تنازلت لليابان بموجب معاهدة شيمونوسكي Simonoseiki عن جزيرة فرموزا وجزر البيسكادور، بعد انتصارها في حرب1894-1895؛ وتوسعت باتجاه الشمال على حساب روسيا بعد الانتصار في حرب عام 1904-1905، والتوقيع على اتفاقية بورتشموث؛[3] عزّزت هذه الانتصارات النهج التوسعي للقيادات العسكرية، واستمرت في تأكيد محورية الدور الذي تضطلع به

---

* ظهرت النزعة الإمبريالية اليابانية بالتزامن مع تنامي النزعة الإمبريالية الأوربية، إلا أن النمط الإمبريالي الياباني تميّز بخاصية في كونها انحصرت في محيطها الآسيوي ، على عكس الإمبريالية الأوروبية.

[1] Glenn D.Hook, et al., **Japan's International Relations: Politics, economics and security**, Second edition. (London And New York:Routledge, 2005), pp.25-26.

[2] منتهى طالب سلمان، "سياسة اليابان التوسعية 1895-1945،" **مجلة كلية التربية للبنات**، م 22، 2011، ص. 515.

[3] فوزي درويش، **الشرق الأقصى: الصين واليابان 1853- 1972**، ط3.(القاهرة: دار الكتب المصرية، 1997)، ص ص. 92-101.

اليابان في تسيير شؤون المنطقة، في محاولة لضبط ميزان القوة الدولي مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة في شرق آسيا.

دخلت اليابان الحرب العالمية الأولى للحفاظ على النظام الذي أسسته في شرق آسيا، واستفادت – بالتركيز على موقعها في سلم القوة الدولي– من تحالفها مع بريطانيا لتقوم باستهداف المصالح الألمانية في المنطقة، وبنهاية الحرب تمت دعوة اليابان لحضور معاهدة فرساي سنة 1919، باعتبارها قوة كبرى إلى جانب القوى المنتصرة.[1]

كانت الحرب العالمية الأولى فرصة لتثبت اليابان قدرتها على حفظ التوازنات في منطقة شرق آسيا، لكن بالرغم من مشاركتها إلى جانب الحلفاء، إلا أن الغرب لم يتقبل انتقال اليابان إلى مصاف القوى الصناعية ولم يدمجها داخل منظومته، ورفض اقتراحها حول إدراج بند في ميثاق عصبة الأمم بشأن المساواة العرقية بين الدول؛[2] لذا، فبالرغم من محاولة الاندماج في المنظومة الغربية، إلا أن اليابان لم تلق ترحيبا يناسب ثقلها الإقليمي والمكانة التي كانت تتطلع إليها بتحالفها مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة.

لم تتمكن القوى المنتصرة في الحرب من فرض الاستقرار في منطقة شرق آسيا، نظرا لتأكيد اليابان على استمرارية مصالحها في الجوار، فعملت الولايات المتحدة الأمريكية على التضييق على النزعة التوسعية لليابان من خلال اتفاقية واشنطن سنة 1921،[3] والتي تعهدت بموجبها الدول باحترام حقوق الأعضاء في المناطق الواقعة في المحيط الهادئ؛ كرّست المعاهدة من الهيمنة الأمريكية في منطقة آسيا–الهادئ، وتمكنت من تحديد كفة التوازنات الإستراتيجية لصالح القوى الغربية والحد من القوة اليابانية المتنامية.[4] اصطدمت استراتجية طوكيو التوسعية بمصالح حلفائها، الذين عملوا على كبح لجام نزعة اليابان التوسعية، ليتحول التحالف الذي أسسته مع الغرب، من ضمانة للحصول على مقعد إلى جانب القوى الغربية الكبرى في تسيير الشؤون الدولية، إلى عائق يقوض طموحاتها الإقليمية.

---

[1] Barthélémy Courmont, **Op cit**. p.34.

[2] Glenn D.Hook, et al., **Op cit**. pp.25-26.

[3] دلال غسان خير الدين، **محددات سياسة اليابان الخارجية**، ط.1. (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 33.

[4] كينيتشي أونو، **التنمية الاقتصادية في اليابان الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية**، ترجمة: خليل درويش. (دار الشروق، 2007)، ص.146.

دفعت القيود الخارجية التي فرضت على سلوك اليابان الخارجي، إلى جانب التحولات السياسية والاقتصادية على المستوى الداخلي، في تحول اليابان عن سياسة التعاون التي تبنته في علاقاتها مع القوى الغربية، وتبني سياسة التوسع العسكري تحت غطاء المسؤولية الخاصة تجاه شعوب آسيا، ومساعدتها على التخلص من حكوماتها الموالية للغرب،[1] وهو ما ترجم عبر احتلال منشوريا سنة 1931، والتوسع على حساب المناطق الصينية،[2] وبانسحابها من عصبة الأمم، أعلنت عن تشكيل "مجال الرخاء المشترك لشرق آسيا الكبير"، لحماية مصالحها في الشرق الأقصى.لم تختزل معارضة التوسع الياباني في الدول الآسيوية فحسب، أين عارضتها القوى العالمية التي تخوفت من طموحات اليابان في دائرة آسيا–الهادئ.[3]

بدت الحرب التي اندلعت في أوروبا (صيف 1939) منشطا قويا لليابان في سعيها لتوسيع نفوذها في ظل تركيز الأطرف الدولية على الوضع في أوروبا، وكان توسعها على حساب الهند الصينية، سببا في مباشرا في إنهاء النظام الإقليمي الذي شيدته في منطقة شرق آسيا، فقد تسبب انهزامها في الحرب العالمية الثانية أمام قوات الحلفاء، في إنهاء نظام اليابان الإمبريالي في شرق آسيا، لتعود السيادة اليابانية إلى حدود منتصف القرن التاسع عشر،[4] ولتبدأ مرحلة الاحتلال الأميركي، التي حملت تعديلات أساسية على بنية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري للبلاد، وهي المرحلة التي شكّلت الإطار العام لسياسة اليابان الخارجية خلال نصف القرن التالي.[5]

عرفت سياسة اليابان الخارجية خلال هذه الحقبة مجموعة من التحولات التي أسست لنهج البلاد في علاقاتها الخارجية خلال مرحلة ما بعد الحرب، خلال هذه الفترة، خطت اليابان خطوات غير مسبوقة كدولة قومية ناجحة وارتفعت إلى وضع قوة عالمية بإنجازات اقتصادية ومالية كبيرة؛ كانت تحركاتها ذاتية وتمليها احتياجاتها الخاصة، في وقت كانت فيه اعتبارات الدفاع والأمن مكونين مهمين في صياغة سلوكها الخارجي، نظرًا لاستمرارية الأزمات في تشكيل بيئتها المحلية

---

[1] سميحة سعيد سالم أبو بكر، **أبعاد مقومات الدور الدولي لليابان 1945–1995**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جوان 2003)، ص. 51.

[2] منتهى طالب سلمان، **مرجع سابق**، ص ص. 8–9.

[3] Ian Nish, **Japanese foreign policy in the interwar period**. United States of America: Praeger, 2002.pp.176–177.

[4] دلال غسان خير الدين، **مرجع سابق**، ص. 34.

[5] David M. POTTER, “Evolution of Japan’s postwar foreign policy”. **The Bulletin of the Center for International Education**, Nanzan University, (2008).. P.3.

والإقليمية. وصف إيان نيش Ian Nish في كتابه Japanese foreign policy in the interwar period، سياسة اليابان الخارجية خلال هذه المرحلة أنها كانت "سياسة خارجية عسكرية مستقلة"، فقد كان هنالك قدر كبير من التخطيط لهيئة الأركان العامة في الشؤون الخارجية، ما جعل من اليابان واحدة من القوى العظمى المشكلة للنظام الدولي في تلك الحقبة.[1]

2. سياسة اليابان الخارجية في إطار مبدأ يوشيدا

تبنى قادة اليابان لمرحلة ما بعد الحرب نمطا من العلاقات الدولية يقوم على الاعتماد على الولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة في الساحة الدولية، لكن في نفس الوقت كان إعادة تأسيس علاقات اليابان الدولية ضرورة ملحة، بسبب العزلة شبه المطلقة التي فرضت على البلاد من قبل المجتمع الدولي، وعلى المستوى الداخلي تم التأكيد على أهمية البناء الداخلي من أجل الاستجابة بشكل فعّال للظروف التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب، وعليه، تبنى قادة اليابان في إطار "مبدأ يوشيدا*" سياسة خارجية براغماتية تهدف لتحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي.

على المستوى الإقليمي، تبنت الحكومة اليابانية دبلوماسية لإزالة الشكوك والتخفيف من استياء الدول التي عانت من آثار الإمبريالية اليابانية،[2] فكان البناء الاقتصادي يهدف لإيجاد آلية تضمن لها القبول في جوارها الآسيوي، لتصبح بذلك حافز النمو في آسيا.

تصف لوحة طيران الإوزات البرية بشكل جيد ظاهرة الإقلاع الاقتصادي لدول شرق آسيا، أي صورة تشكيل مكون من حرف V مقلوب، تحتل اليابان رأس التشكيل وتتبعها بقية الدول؛[3] ونظرا لغياب المنافسة الإقليمية أصبحت اليابان الشريك التجاري الأول لدول الآسيان،[4] وازداد الحضور

---

[1] Ian Nish, **Op Cit**. p. 176.

* نسبة إلى شيجيرو يوشيدا Shigeru Yoshida رئيس الوزراء في الفترة 1946-1947 و1948-1954. قرر المذهب أن النمط الأساسي لعلاقات اليابان الدولية في سنوات ما بعد الحرب هو التركيز على مهمة إعادة البناء الوطني، أين انطلق من مخطط لاستعادة ثروة اليابان بالتركيز على التطور الاقتصادي، مع السعي للحصول على ضمانات اقتصادية وسياسية وأمنية من الولايات المتحدة.

[2] صلاح خلف مشاي، ومشتاق طالب حسن الخفاجي، "السياسة الاقتصادية لليابان اتجاه دول جنوب شرق آسيا (1951-1978)"، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية**، ع. 31، (مارس 2017)، ص. 462.

[3] ايقلين دوريل فير، **الاقتصاد الياباني**، ترجمة: صباح ممدوح كعدان. (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص. 138.

[4] صلاح خلف مشاي، ومشتاق طالب حسن الخفاجي، **مرجع سابق**، ص. 463.

الآسيوي لليابان عقب زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى الصين عام 1971، حيث فتحت هذه الزيارة المجال لتطوير العلاقات الاقتصادية مع الجار الشيوعي وفق ما تقتضيه المصالح الاقتصادية.[1]

من جانب آخر، عزّزت اليابان مكانتها الإقليمية من خلال المعونات الاقتصادي، أو كما يصفها كارول لانكاستر Carol Lancaster "تعويضات الحرب"، باعتبارها الأداة الأكثر فعالية للحفاظ على استمرارية مصالحها الاقتصادية والسياسية في جنوب شرق آسيا، ثم بقية المناطق تدريجيا. كان سعي القيادة اليابانية لتعزيز حجم مساعداتها الخارجية، كمحاولة لتطوير بديل للأدوات العسكرية في تطلعاتها للوصول إلى وضع قوة عظمى في المجتمع الدولي.[2]

على المستوى الدولي، سمح التحالف مع الولايات المتحدة المجال للحصول على قبول في المجتمع الدولي، والذي ترجم من خلال الانضمام إلى: منظمة الأمم المتحدة(UN)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) لاحقا.[3] ساهمت عضوية المنظمات الدولية في تفعيل مشاركة اليابان في القضايا والشؤون الدولية، عبر دبلوماسية متعددة الأطراف بالموازاة مع دبلوماسيتها الثنائية.

كما بدأت تلعب أدوارً أكثر نفوذاً في المؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالاستناد إلى موقعها في التسلسل الهرمي الاقتصادي الدولي. على سبيل المثال، كانت حصة رأس المال اليابان في البنك الدولي، 2.77 ٪ في عام 1952، لتصبح 6.69٪ في عام 1987، محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية؛ بلغت حصة اليابان في تجديد موارد رابطة التنمية الدولية (IDA) التابعة للبنك الدولي، 4.44٪ سنة 1961 و20.98 ٪ في سنة 1990 لتحتل المرتبة الثانية مرة أخرى بعد الولايات المتحدة.[4]

---

[1] مسعود ظاهر، **مرجع سابق**، ص. 126.

[2] David Potter, **Op Cit.** P.31.

[3] Takashi Inoguchi, «Japan's role in international affairs», **Survival**, Vol 34, (1992), p. 74.

[4] **Ibid**.

كما بدأت في القيام بأدوار مهمة على مستوى هيئة الأمم المتحدة، وتشارك بفاعلية في أنشطتها الهادفة لتحقيق السلام والاستقرار الدوليين، أين تساهم بنشاط في عمليات حفظ السلام، كما تقوم بالوفاء بمسؤوليتها الدولية من خلال تقديم المعونات المالية والأفراد لعمليات حفظ السلام. على سبيل المثال، المشاركة في عمليات حفظ السلام وتقديم المساعدات لشعبي كمبوديا وموزمبيق في عام 1992.[1]

ظلّ مبدأ يوشيدا الإطار الأساسي المحدد لعلاقات اليابان الدولية، وهو ما برز في استمرارها في الاعتماد على النظام التجاري الليبرالي، والرعاية الأمريكية في المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية، وغطائها الأمني، وكانت النتيجة تركيز جهودها الحكومات المتعاقبة على استمرار علاقات ثنائية صحية مع الولايات المتحدة.[2]

تم تثبيت التحالف الثنائي وفق رؤية وضعتها القيادة الأمريكية خلال فترة الاحتلال، فكان دستور سنة 1947 الميكانيزم الأول الذي كرّس الحاجة للحماية العسكرية الأمريكية، في حين تمثل الميكانيزم الثاني في معاهدة الدفاع المشترك لعام 1951، والتي رسّخت التواجد العسكري الأمريكي على الأراضي اليابانية،[3] وتم تجديد الاتفاق الأمني الأمريكي–الياباني مرتين (في سنتي 1960 و1970).[4]

كما تعززت سياسة التقارب في أعقاب غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان سنة 1979، وتأكيد إدارتي الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ورئيس الوزراء ياسوهيرو ناكاسونيYasuhiro Nakasone لضرورة تعزيز التعاون الثنائي في مواجهة النشاط العسكري السوفيتي في شرق آسيا؛ ثم تم اعتماد "الإعلان المشترك بين اليابان والولايات المتحدة بشأن الأمن – تحالف القرن الحادي والعشرين"،

---

[1] "**العلاقات الدولية**" سفارة اليابان في جمهورية مصر العربية على الرابط: https://www.eg.emb-japan.go.jp/a/japan/relations.htm، تاريخ الإطلاع: 20019/07/01.

[2] Glenn D.Hook, et al., **Op cit**. pp. 28–29.

[3] كاظم هيلان محسن، "معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين الولايات المتحدة واليابان دراسة تاريخية في ضوء وثائق الخارجية الأمريكية 1957–1960." **دراسات تاريخية**، ع. 11، (سبتمبر 2011)، ص ص. 1–2.

[4] نسيمة طويل، **المثلثاتية الإستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**. (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017)، ص ص. 179–180.

عقب زيارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لليابان في أفريل 1996، الذي أكّد على أن العلاقة الأمنية اليابانية–الأمريكية تظل حجر الزاوية لتحقيق الأهداف الأمنية المشتركة.[1]

استفادت اليابان من المزايا التي وفّرها النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية، فباعتبارها أكثر دول العالم ثراءً وقوةً بعد الحرب العالمية الثانية، تولت الولايات المتحدة دور تنظيم وإدارة النظام الاقتصادي العالمي من خلال توفير رأس المال وتحديد قواعد التجارة الدولية، واستفادت اليابان وبقية القوى الغربية بمخرجات نظام الهيمنة الأمريكية؛ في الواقع، كان من الصعب على اليابان أن تحقق الأمن العسكري والازدهار الاقتصادي في غياب النظام الدولي والاستقرار اللذان توفرهما الهيمنة الأمريكية.[2]

تحول مبدأ يوشيدا إلى منهج سياسي تبناه كل أولئك الذين تولوا زمام الحكم في اليابان في مرحلة ما بعد الاستقلال،[3] واستمر هذا المبدأ في توجيه سياسة اليابان الخارجية طوال مرحلة الحرب الباردة، كدلالة على الاندماج الشبه الكامل في المنظومة الليبرالية الغربية،[4] وسمح التحرك في إطار مبدأ يوشيدا بإعادة الاعتبار لليابان كدولة مستقلة، وإعادة دمجها في المنظومة الإقليمية لشرق آسيا وفي المجتمع الدولي، بدبلوماسية ذات "اتجاه متوازن" تحت الحماية الأمريكية، وإن كان لقسوة سلوكها في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي آثارً مرضية تلقي بظلالها على أنشطتها الدولية إلى غاية اليوم.

بالرغم من المخرجات الصحية لسياسة اليابان الخارجية في إطار عقيدة يوشيدا، فقد برز منذ أواخر القرن الماضي نقاش مستمر على الساحة السياسية والأكاديمية في اليابان، حول مستقبل الدور العالمي لليابان في ظل تحولات البيئتين الداخلية والخارجية، وهو ما وضع سياسة اليابان

---

[1] Kazuhiko Togo, **Japan's Foreign Policy 1945-2003 The Quest for a Proactive Policy**, second edition. (Leiden And Boston: Brill, 2005), p. 81.

[2] Akitoshi Miyashita, "Japanese Foreign Policy: The International Domestic Nexus", in: Ryan K. Beasley, et al., **Foreign Policy in Comparative Perspective: Domestic and International Influences on State Behavior**. (Los angeles: SAGE Publications, 2013), p. 142.

[3] خالد عبد نمال الدليمي، "اليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945–1952،" **مجلة مداد الآداب**، م. 1، ع. 12، (2016)، ص. 536.

[4] Yutaka Kawashima, **Op Cit**. p. 125.

الخارجية القائمة على عقيدة يوشيدا أمام وضع لإعادة تقييم مضمونها وجدواها، وهذا نظرا لتغير الظروف التي أوجبت على القيادات السياسية الاستمرار في نفس النهج المرسوم، ونظرا لتطلعات الشعب الياباني للعب دور دولي يتناسب والقدرات التي تتوفر عليها بلادهم، وتجاوز ثنائية عملاق اقتصادي وقزم سياسي التي لازمت بلادهم طوال مرحلة الصراع بين المعسكرين.

3. السلام الاستباقي وتنامي طموحات اليابان الخارجية

تم تقييد اليابان على متابعة سياسة خارجية مستقلة وإظهار قيادة سياسية دولية حاسمة على غرار بقية القوى الصناعية، أين تركت الخبرة التاريخية لليابان الإمبريالية صنّاع السياسة اليابانيين حذرين من محاولة إعادة تأكيد القيادة الإقليمية أو العالمية،[1] إلا أن التغيرات التي مسّت النظام الدولي، بسقوط جدار برلين 1991، وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى مهيمنة على النظام الدولي، فرضت على اليابان إعادة النظر في جدوى النهج الذي تبنته في سياستها الخارجية، حيث أكّد رئيس الوزراء السابق ياسوهيرو ناكاسونيYasuhiro Nakasone في منتصف التسعينيات بأن الظروف الدولية تدفع اليابان للعب دور سياسي، يناسب حجم الدور الاقتصادي الذي تضطلع به؛[2] فبرزت ضرورات التغيير انطلاقا من حرب الخليج الثانية 1990-1991، ثم أحداث 11 سبتمبر 2001، ووصولا إلى الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، وهي التحولات التي طرأت على الساحة العالمية بالتزامن مع تحولات البيئة الإقليمية، بتنامي التهديد الكوري الشمالي، وتنامي القدرات العسكرية للصين.[3]

كانت هذه التحولات بمثابة دوافع عملية لاتخاذ القيادات اليابانية لخطوات جريئة في طريق الانتقال ببلادهم إلى دولة طبيعية، ولعل هذه النزعة قد ترجمت في النهج الذي تبناه رئيس الوزراء جونشيرو كويزومي Junichiro Koizumi، بعد وصوله إلى السلطة في أفريل2001، فتبنت اليابان تحت قيادته موقفًا أكثر تشددًا في السياسة الخارجية، وهو ما أكّدته زياراته إلى ضريح ياسوكوني

---

[1] Glenn D.Hook, et al., **Op cit**. pp.9-10.

[2] نصرة عبد الله البستكي، **اليابان والخليج استراتجية العلاقات والمشروع النهضوي**، ط.1. (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2004)، ص 40.

[3] وليم أشعيا عوديشو، **النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة**، ط.1. (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015)، ص ص 118-150.

ومحاولات المراجعة الدستورية،[1] بالإضافة إلى زيارته إلى كوريا الشمالية، والمخاطرة بالتعرض لانتقاد من قبل الحليف الأمريكي ومن قوى المعارضة محليا. في أعقاب هجمات 11 سبتمبر، تصرف كويزومي بجرأة أكبر بكثير من أي رئيس وزراء سابق في إرسال قوات الدفاع الذاتى إلى الخارج لدعم الولايات المتحدة، كما أيّد التدخل الأمريكي العسكري ضد طالبان في أفغانستان (2001) ودافع عن قانون التدابير الخاصة لمكافحة الإرهاب، الذي أذن لكويزومي بإرسال سفن الدعم والأفراد إلى منطقة الخليج.[2]

وفّرت جهود كويزومي، أرضية صلبة لخليفته شينزو آبي Shinzo Abe لتغيير نظام 1947، فكان لديه اقتناع قوي وفرصة مواتية نسبيا لاتخاذ التدابير التي يمكن أن تخلص بلده من القيود الأمنية والسياسية التي كان على اليابانيين تحملها منذ أواخر أربعينيات القرن الماضي،[3] فقد واصل بنشاط الإصلاح الدستوري خلال فترة ولايته الأولى كرئيس للوزراء (2006–2007)، موضحًا أنه "من المهم أن نكتب دستورًا يابانيًا لأنفسنا يعكس شكل البلد الذي نعتبره مرغوبًا فيه في القرن الحادي والعشرين"،[4] وأوضح تصوره للنهج الذي ستتبناه اليابان تحت قيادته عندما صرّح: "نحن لا نعيش في أوقات نكون فيها محاصرين بفكرة مسبقة والتي ينبغي علينا بموجبها إتباع قرارات اتخذت في مرحلة سابقة".[5]

اتبع آبي استراتيجية قيادية أكثر تحولا في الأسلوب وثورية في الرؤية، وظلّت المراجعة الدستورية أولوية في استراتجيته القيادية، بهدف كسر القيود التي أعاقت اليابان من المشاركة بفعالية في

---

[1] Bingyu Gao, **Japanese Conservatism and Foreign Policy: A Focus on Prime Ministers Nakasone Yasuhiro, Koizumi Junichirō and Abe Shinzō**. A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, The University of Sheffield: Faculty of Social Sciences, mai 2017. pp. 214-2019.

[2] Matthew P. Funaiole, **History and Hierarchy The Foreign Policy Evolution of Modern Japan**. Ph.D. Thesis, University of Saint Andrews, Department of Philosophy, UK. 2014. P. 227.

[3] Shirzad Azad, "Seeking a New Role: Japan's Middle East Policy under Shinzo Abe", **East Asia**,vol 34, (October 2017), P.1.

[4] Matthew P. Funaiole, **Op Cit** .p. 233.

[5] Barthélémy Courmont. Op cit. p.144.

الشؤون الدولية، بحيث يمكن لأمة شرق آسيا الحصول على وظيفة، مثل أي دولة أخرى ذات سيادة في السياسة العالمية المعاصرة،[1] كما سعى إلى تحقيق إصلاح اقتصادي يسمح بزيادة حضور اليابان في الساحة الدولية، من خلال استراتجية "أبينوميكس* Abenomics"، التي تعد المحور الرئيسي لإستراتيجية تنشيط الاقتصاد الياباني.[2]

على المستوى الدولي جاءت استراتجية آبي لعلاقات اليابان الخارجية بناءً على نظرة بانورامية للخريطة السياسية الدولية، تستجيب من خلالها اليابان عبر نهج استباقي تفاعلي، بعيدا عن خصوصيتها في الاستجابة للقضايا الدولية كونها "دولة تفاعلية"، وأنها لا تستجيب للأزمات إلا بطريقة تدريجية؛[3] تم التعبير عن جدول أعمال شينزو آبي للسياسة الخارجية من خلال تأكيد محورية العلاقات اليابانية مع جوارها الآسيوي، وكذا العمل على توثيق التحالف الثنائي مع الولايات المتحدة لمواجهة التحديات المستقبلية، كما تبنى مجموعة من الخيارات التي تعزز من النهج الاستباقي في الاستجابة الديناميكيات الأمنية في ما وراء الحدود الجغرافية مدفوعا في ذلك بفكره القومي.[4]

أدرك آبي أنه بحاجة إلى إيلاء اهتمام إضافي للسياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا، وهي المنطقة التي مهّدت الأرضية المناسبة لاتخاذ بعض التدابير غير التقليدية في طريق التحول باليابان إلى دولة طبيعية؛ بعض التطورات الحرجة في الجوار الإقليمي، كتنامي التهديد الكوري الشمالي، وزيادة مناورات الصين في بحر الصين الشرقي، بالتزامن مع استراتجية إعادة التوازن الأمريكي نحو آسيا، قد أتاحت لشينزو آبي فرصة لكسر المحرمات جزئيا، عن طريق دفع اليابان للعب أدوار إقليمية جديدة، ليُنظر إلى قدرتها على إظهار الريادة في صياغة النظام الإقليمي لشرق

---

[1] Shirzad Azad. **Op cit**. p.1.

* أبينوميكس Abinomics (Abe+ economics) كلمة تشير إلى الإستراتيجية الاقتصادية التي تبناها رئيس الوزراء الياباني لما قدم إلى السلطة في ديسمبر 2012، وهي مزيج من السياسة النقدية والمالية، إلى جانب الإصلاحات الهيكلية، بهدف تحفيز الاقتصاد الياباني محليا، وتعزيز قدرته على المنافسة عالميا.

[2] H. D. P. Envall, **Japanese Diplomacy The Role Of Leadership**. (New York: Suny Press, 2015), P52.

[3] Dobson, Hugo, **Op Cit**. p.19.

[4] Christopher W. Hughes, **Japan's Foreign And Security Policy Under The 'Abe Doctrine': New Dynamism Or New Dead End?**. (New York And London: Palgrave Macmillan, 2015),pp.2-6.

آسيا على أنه أمر حاسم؛ ففي بداية إدارته الأولى في سبتمبر 2006، قام بزيارته الأولى إلى آسيا، وعقد مؤتمرات قمة في أوائل أكتوبر مع كل من الرئيس روه مو هيون Ruh Moo-hyun في سيول، والرئيس هو جينتاو Hu Jintao في بكين، كمبادرة لإصلاح العلاقات مع البلدين.[1] ونظرا لأن العلاقات الثنائية مع الصين حرجة وذات أولوية في نفس الوقت، فقد أظهر شينزو آبي بعض المهارات الدبلوماسية في تسيير هذه العلاقة، سعيا منه لتطويق النفوذ الصيني المتزايد، حيث كشف وزير خارجية اليابان تارو أسو Asō Tarō في نوفمبر 2006 عن مفهوم "قوس الحرية والازدهار* Arc of Freedom and Prosperity"، الذي هدف لتعزيز الديمقراطية والتنمية المستدامة على المستوى الدولي، لكن تمت قراءة المفهوم الياباني على أنه محاولة لاستخدام الدول الموجودة على أطراف الصين لاحتواء تأثيرها؛ ولم يكن تعزيز الحرية والديمقراطية منصة مقنعة بالنظر إلى دعمها في الماضي للأنظمة الاستبدادية في شرق آسيا.[2]

وبعد عودته للسلطة في ديسمبر 2012 تبنى آبي مفهوم "الماس الأمني الديمقراطي الآسيوي Asian Democratic Security Diamond"، الذي يضمّ كل من: اليابان، أستراليا، الهند وولاية هاواي الأمريكية كنقطة رابعة للماس؛ كاستراتجية تسعى من خلالها هذه الديمقراطيات الأربع لحماية "المشاعات البحرية Maritime Commons"، من المحيط الهندي إلى غرب المحيط الهادئ.[3] جاءت هذه الاستراتيجيات بناءً على استقراء الصعود الصيني على المستويين الاقتصادي والعسكري، وما ارتبط بذلك من رواج ما عرف بنظرية "التهديد الصيني China Threat" التي تقول بأن عملية الصعود الصيني سوف تنتهي بتطور صين ذات توجهات عدائية، سواء تجاه النظام العالمي أو إقليمها المباشر.[4]

---

[1] **Ibid**. p.80.

* قوس من الدول الممتدة من شمال شرق آسيا عبر جنوب شرق آسيا، وآسيا الوسطى، والقوقاز، وأوروبا الوسطى، وأوروبا الشرقية ودول البلطيق، وتوحيدها من خلال القيم "العالمية" للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون واقتصاد السوق، ودعم التنمية المستدامة في هذه المناطق.

[2] Hughes, Christopher. **Op Cit**. pp. 80-81.

[3] **Ibid**.

[4] محمد فايز فرحات،"سياقات صعود القومية في آسيا...الحالة اليابانية"، **مجلة الديمقراطية**، ع 66، (أفريل 2017)، ص. 91.

كما واصلت اليابان في تطوير "شراكات إستراتيجية" مع كل من فيتنام وتايلاند وإندونيسيا، وركّزت في شراكتها مع ماليزيا وفيتنام والفلبين بشكل خاص على التعاون الأمني البحري في بحر الصين الجنوبي،[1] وطرح شينزو آبي في 13 جانفي 2013 بإندونيسيا المبادئ الخمسة للدبلوماسية اليابانية من خلال وثيقة "فضل البحار المفتوحة: خمسة مبادئ جديدة للدبلوماسية اليابانية"* Five New The Bounty of the Open Seas: Principles for Japanese Diplomacy، وهي الوثيقة التي جاءت لتعزيز اليابان علاقاتها مع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا،[2] كدبلوماسية عكسية ضد الأنشطة البحرية الصينية في بحر الصين الجنوبي، كما أكّد خلال مؤتمر تيكاد الرابع TICAD 4 في أوت 2016، على أهمية إقامة منطقة حرة في المحيط الهادئ حرة ومفتوحة، بهدف الحفاظ على نظام بحري حر ومفتوح يعتمد على سيادة القانون عبر المنطقة؛[3] وهو الطرح الذي لقي تأييدا من قبل الهند، التي تعتبر عنصرا مهما في استراتجية آبي لتطويق الصين.[4]

يشير تأكيد آبي على ضرورة تعزيز التعاون مع دول الجوار إلى رغبة يابانية في مباشرة دور قيادي في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وفق تصور يجعل من اليابان الدولة الآسيوية المروجة للقيم الديمقراطية والليبرالية في المنطقة تحت غطاء التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث طوّر شبكة من العلاقات مع دول الجوار سواءً على المستوى الثنائي، أو من خلال التعاون متعدد الأطراف في إطار الترتيبات الدولية.

الرهان الآخر لاستراتجية آبي كان يتعلق بالموقف من التهديد المتنامي لكوريا الشمالية، فقد اتخذ موقفا متشددا تجاه النظام الكوري الشمالي، باعتباره أحد المؤيدين الرئيسيين لدفع بيونغ يانغ

---

[1] Hughes, Christopher. **Op cit**. 80-81.

* وهي: حماية حرية الفكر والتعبير وسيادة القانون بدلاً من حكم القوة ، والاقتصادات الحرة والمفتوحة والمترابطة، والروابط المثمرة بين الثقافات، وتعزيز تبادل الشباب في المنطقة.(https://bit.ly/2PWy9SL)

[2] Daisuke Akimoto, **The Abe Doctrine Japan's Proactive Pacifism and Security Strategy**. (Singapore: Palgrave Macmillan,2018), pp. 174-175.

[3] Diplomatic Bluebook 2018 "**Japanese Diplomacy and International Situation in 2017**". Ministry of Foreign Affairs, Japan. P. 21. in : https://www.mofa.go.jp/files/000401236.pdf.

[4] Piyush Singh, "The Architect: How Abe Redesigned Japan's Foreign Policy", March 17, 2016. https://nationalinterest.org/blog/the-buzz/the-architect-how-abe-redesigned-japans-foreign-policy-15522. Visited in : 07/07/2019.

للتعويض عن برامجها النووية والصاروخية، لذا شدّدت إدارة آبي عقوباتها المالية الثنائية، وانضمت إلى عقوبات إضافية للأمم المتحدة عقب التجارب النووية والصاروخية التي أجرتها عام 2013، وفي نفس الوقت، وتماشياً مع سياسة "الضغط والحوار"، حاول آبي التواصل مع النظام الكوري الشمالي، لكن كانت نتيجة إدارة آبي لقضية كوريا الشمالية هي التوصل إلى طريق مسدود آخر في مسار العلاقات الثنائية،[1] خاصة مع إجراء كوريا الشمالية اختبار الانفجار النووي السادس، وإصرارها على أنها نجحت في اختبار القنبلة الهيدروجينية في 3 سبتمبر 2017.[2]

على مستوى العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، أكّد شينزو آبي على أولوية التحالف الياباني-الأمريكي باعتباره حجر الزاوية في دبلوماسية اليابان وأمنها، كما يلعب التحالف دوراً محوريا في تعزيز السلام والازدهار الإقليمي.[3] مع ازدياد حدة البيئة الأمنية المحيطة باليابان، شدّدد آبي على ضرورة تفعيل التحالف استجابة للأوضاع الأمنية، وسنّت حكومة آبي في 27 أفريل 2015 وثيقة تحت عنوان "المبادئ التوجيهية للتعاون الدفاعي الأمريكي الياباني[4] The Guidelines for Japan-U.S. Defense Cooperation"بهدف تعزيز قدرات اليابان على الردع وتدعيم التحالف العسكري الثنائي، من خلال تسهيل الحوار والتنسيق في وقت السلم أو النزاع،[5] كما تنصّ على أنّ التحالف "سيستجيب للحالات التي سيكون لها تأثير مباشر على السلام والأمن في اليابان"، لذلك تم حذف القيود الجغرافية بشكل صريح على أنشطة قوات الدفاع الذاتي في هذه الحالات.[6]

على مستوى آخر طرح شينزو آبي منظورا جديدا "للسلام الاستباقي" Proactive Pacifism كبديل لمنظور السلام السلبي في التعامل مع القضايا والأزمات الدولية، وتم النظر إلى منهج السلام الاستباقي كخطوة نحو جعل اليابان قوة "طبيعية" لا ترفض استخدام القوة العسكرية بشكل قاطع، مع السعي لتخفيف القيود التي فرضها "دستور السلام"، وذلك من خلال: (1) تفسير جديد للمادة (9) من الدستور وهو ما سيمكن اليابان من أن تشن عملاً عسكرياً بمقتضى حق الدفاع

---

[1] Hughes, Christopher. **Op cit**. pp. 80-81.

[2] Daisuke Akimoto, **Op cit**. P. 179.

[3] Diplomatic Bluebook 2018. **Op cit**. p.9.

[4] للإطلاع على الوثيقة على الرابط : https://www.mofa.go.jp/files/000078188.pdf

[5] Daisuke Akimoto, **Op cit**. p.135.

[6] https://www.mofa.go.jp/files/000143304.pdf.

الجماعي Collective Self-Defens؛ (2) مراجعة قوانين تصدير الأسلحة؛ (3) *مراجعة ميثاق المساعدة الإنمائية الرسمية.[1] هذا النهج الاستباقي سيسمح لليابان بأن تتعامل بشكل فعّال مع القضايا والتحولات التي يمكن أن تؤثر على استقرارها الداخلي، بتبني منهج يعزز من مسؤوليتها إقليميا ودوليا.

بالرغم من تأكيد شينزو آبي على التهديدات التي أفرزتها البيئة الأمنية الإقليمية وما صاحبها من تنامي عاملي الشك والريبة عند صياغة السياسة الخارجية، فإنه لا يمكن ربط سعي آبي للمراجعة الدستورية وحق الدفاع الجماعي عن النفس في تغيرات البيئة الدولية فقط، فموقف آبي لا يعتمد على استجابة واقعية للوضع الدولي، بقدر ما يدفعه بدلاً من ذلك شعوره القومي وفكره المحافظ، فمع أن التغير السريع في الوضع الأمني في شرق آسيا يشكل درجة معينة من التحديات الأمنية التي تواجه اليابان، فإن هذه التحديات تعد ذرائع لليابان لمتابعة المراجعة الدستورية وحق الدفاع الجماعي عن النفس.[2]

خاتمة:

يتأثر سلوك الدول بمتغيرات البيئتين الداخلية والخارجية، والتي تفرض على الدول تبني أنماط محددة من السلوك أو الامتناع عن اتخاذ أنماط أخرى في تفاعلاتها الدولية، وهو ما طرحه جيمس روزنو James N. Rosenau عندما قال بأن: "الكائن السياسي يعرف كلاً من الاستمرارية والتغيير، وبالتالي دائمًا ما يتحرك، أو يتراجع، أو يمضي قدمًا، أو يكون ثابتًا، أو بطريقة أخرى، يعدل أو يتغير استجابة للتطورات الداخلية والظروف الخارجية،"[3] وبالنسبة لليابان، التي عرفت مصفوفة متتابعة من التحولات الداخلية وكذا على مستوى بيئتها الخارجية، فإن ملامح التحول في سلوكها الخارجي كان أكثر بروزا، مقارنة ببقية دول المنطقة، أين تحول من سلوك إقليمي امبريالي

* في 10 فبراير 2015، قام رئيس الوزراء الياباني "شينزو آبي" بالتصديق على ميثاق جديد للتعاون في المجال الإنمائي، ووفقاً للوثيقة الجديدة، من الممكن أن تقدم اليابان المساعدات للقوات العسكرية الأجنبية، على أن تكون مساعدات لأهداف غير عسكرية، كالإغاثة في حالات الكوارث.

[1] Alexandra Sakaki, **Op cit**. pp.17-18.

[2] Bingyu Gao, **Op Cit**. pp. 253-283.

[3] James N. Rosenau, **The Study of Political Adaptation: Essays on the Analysis of World Politics**, USA: Nichols Pub,1981. pp. 1-2.

عنيف إلى سلوك تفاعلي حدّده مبدأ يوشيدا، الذي ترجم من خلال إعادة التأكيد الإقليمي بالتركيز على الأداة الاقتصادية، وصولا إلى سياسة استباقية تبناها القادة القوميون، بهدف التحول عن سياسة الحياد الإيجابي (التفاعلي)، للسماح لليابان بان تشارك بفعالية في الشؤون الدولية، والسعي لاستعادة وضعها الطبيعي في المجتمع الدولي؛ انحصرت محاولات التغيير في سياسة اليابان الخارجية في سعي القيادات اليابانية المتعاقبة لموازنة الخصوصية التي أفرزها موقع اليابان الجغرافي، الذي يجمع بين الانتماء الآسيوي والامتداد الباسيفيكي، وهي الثنائية التي تستمر في توجيه سياسة اليابان الخارجية وتحكم مسار علاقاتها الدولية، وستسمح الموازنة بين هذين البعدين في حصول اليابان على المكانة التي تنشدها في المجتمع الدولي.

المراجع:

1. **المراجع باللغة العربية:**

- أدوين أولدفاذر ريشاور، **تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما**، ترجمة: يوسف شلب الشام، ط.1. دمشق: دار علاء الدين، 2000.
- ايقلين دوريل فير، **الاقتصاد الياباني**، ترجمة: صباح ممدوح كعدان. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.
- إيمان عبد العال عبد الغني، **السياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا**، ط. 1. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015 .
- دلال غسان خير الدين، **محددات سياسة اليابان الخارجية**، ط.1. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2013.
- غانم علوان جواد الجميلي، **جذور نهضة اليابان**، ط.1. الرياض: العبيكان، 2014.
- فوزي درويش، **الشرق الأقصى: الصين واليابان 1853- 1972**، ط.3. القاهرة: دار الكتب المصرية، 1997.
- كينيتشي أونو، **التنمية الاقتصادية في اليابان الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية**، ترجمة: خليل درويش. دار الشروق،2007 .
- مسعود ظاهر، **المجتمع والدولة في تاريخ اليابان المعاصر 1945-2015**، ط.1. بيروت: منتدى المعارف، 2017.
- ناجي عبد الباسط هدهود، **اليابان وعولمة الاقتصاد السياسي**. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية .

- نسيمة طويل، **المثلثاتية الإستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.** برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017.
- نصرة عبد الله البستكي، **اليابان والخليج استراتجية العلاقات والمشروع النهضوي**، ط.1. عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2004.
- وليم أشعيا عوديشو، **النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة**، ط.1. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.
- خالد عبد نمال الدليمي، "اليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1952،" **مجلة مداد الآداب**، م. 1، ع. 12، 2016.
- صلاح خلف مشاي، ومشتاق طالب حسن الخفاجي، "السياسة الاقتصادية لليابان اتجاه دول جنوب شرق آسيا 1951-1978 "، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية**، ع. 31، مارس 2017 .
- كاظم هيلان محسن، "معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين الولايات المتحدة واليابان دراسة تاريخية في ضوء وثائق الخارجية الأمريكية 1957-1960." **دراسات تاريخية**، ع. 11، سبتمبر 2011 .
- محمد فايز فرحات، "سياقات صعود القومية في آسيا ...الحالة اليابانية"، **مجلة الديمقراطية**' ع 66، أفريل 2017 .
- منتهى طالب سلمان، "سياسة اليابان التوسعية1895-1945،" **مجلة كلية التربية للبنات**، م 22، 2011.
- سميحة سعيد سالم أبو بكر، **أبعاد مقومات الدور الدولي لليابان 1945-1995**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جوان 2003 .
- "العلاقات الدولية" سفارة اليابان في جمهورية مصر العربية على الرابط: https://www.eg.emb-japan.go.jp/a/japan/relations.htm، تاريخ الإطلاع: 20019/07/01.

2. المراجع باللغة الأجنبية:

- Barthélémy Courmont, **Geopolitique du japon une puissance inquiète**. Paris: argos, 2013
- Christopher W. Hughes, **Japan's Foreign And Security Policy Under The 'Abe Doctrine': New Dynamism Or New Dead End?**. New York And London: Palgrave Macmillan, 2015 .
- James N. Rosenau, **The Study of Political Adaptation: Essays on the Analysis of World Politics**, USA: Nichols Pub,1981.

- H. D. P. Envall, **Japanese Diplomacy The Role Of Leadership**. New York: Suny Press, 2015 .
- Daisuke Akimoto, **The Abe Doctrine Japan's Proactive Pacifism and Security Strategy**. Singapore: Palgrave Macmillan,2018.
- Diplomatic Bluebook 2018 "**Japanese Diplomacy and International Situation in 2017**". Ministry of Foreign Affairs, Japan. 2018.
- David Potter, Evolution of Japan's postwar foreign policy. **The Bulletin of the Center for International Education**, Nanzan University, (2008).
- Glenn D.Hook, Julie Gilson, Christopher W.Hughes and Hugo Dobson, **Japan's International Relations: Politics, economics and security**, Second edition. London And New York: Routledge, 2005.
- Ian Nish, **Japanese foreign policy in the interwar period**. United States of America: Praeger, 2002.
- Kazuhiko Togo, **Japan's Foreign Policy 1945-2003 The Quest for a Proactive Policy**, second edition. Leiden And Boston: Brill, 2005.
- Akitoshi Miyashita, "Japanese Foreign Policy: The International Domestic Nexus", in: Ryan K. Beasley, Juliet Kaarbo, Jeffrey S. Lantis, and Michael T. Snarr, **Foreign Policy in Comparative Perspective: Domestic and International Influences on State Behavior**. Los angeles: SAGE Publications, 2013.
- Yutaka Kawashima, **Japanese Foreign Policy at the Crossroads: Challenges and Options for the Twenty-First Century**. Washington: Brookings institution press, 2003.
- Shirzad Azad,"Seeking a New Role: Japan's Middle East Policy under Shinzo Abe" **East Asia**, vol 34, October 2017.
- Takashi Inoguchi, «Japan's role in international affairs»,**Survival**, Vol 34, 1992.
- Alexandra Sakaki, "Japan's Security Policy: A shift in direction under Abe?" Berlin, German institute for international and security affairs, March 2015.
- Bingyu Gao, **Japanese Conservatism and Foreign Policy: A Focus on Prime Ministers Nakasone Yasuhiro, Koizumi Junichirō and Abe Shinzō**. A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, The University of Sheffield: Faculty of Social Sciences, mai 2017 .
- Matthew P. Funaiole, **History and Hierarchy The Foreign Policy Evolution of Modern Japan**, A Thesis Submitted for the Degree of PhD, University of St Andrews, October 2014 .
- "**Japan's Legislation for Peace and Security: Seamless Responses for Peace and Security of Japan and the International Community**", March 2016, Government of Japan, https://www.mofa.go.jp/files/000143304.pdf.
- Piyush Singh, "The Architect: How Abe Redesigned Japan's Foreign Policy", March 17, 2016. https://nationalinterest.org/blog/the-buzz/the-architect-how-abe-redesigned-japans-foreign-policy-15522.
- "The Guidelines for Japan-U.S. Defense Cooperation", April 27, 2015. https://www.mofa.go.jp/files/000078188.pdf.